http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1784) السنة السابعة - الأحد (2) أيار 2010

العراق في الإعلام العربي والعالمي

إذا اردت ان تعرف ماذا يحدث في المنطقة عليك ان تعرف ماذا يحدث في العراق

مخاوف عربية من الجمود العراقي

«الديمقراطية العراقية» هو عنوان الإفتتاحية التي نشرتها الأربعاء جريدة (الوطن) القطرية قائلةً «من المؤسف أن تنتهي الأجواء الإيجابية التي رافقت وتبعت الانتخابات العراقية إلى ما نراه اليوم، بسبب الجمود القائم فيما يتعلق بتشكيل الحكومة العراقية الجديدة.

وأضافت الافتتاحية أن: العراق يواجه اليوم «تحديات ضخمة أمام ديمقراطية وليدة يتعين أن يتعامل معها الجميع بأكبر قدر من المسؤولية، لكن ما نراه هو عكس ذلك، وهو ينذر بتدمير هذه العملية وبتدمير جميع الآمال التي رافقتها».

الصحيفة القطرية ختمت بالقول إن «أول ما يتعين فعله هو التداعي لتشكيل حكومة جديدة واحترام إرادة الشعب قبل أن تتحول الأحلام إلى حالة من الإحباط، سوف تقود إلى نتيجة واحدة: الدمار»، بحسب تعبير (الوطن).

صحيفة (النهار) البيروتية، وفي مقال تحت عنوان «إيران «شعبية» في العراق أم لا ؟» استهلّه الكاتب سركيس نعوم بالقول إن وزير الخارجية المصري أحمد ابو الغيط أظهر في حديث مع الصحفيين أثناء زيارته الأخيرة لبيروت اهتمام بلاده بالعراق مؤكداً أن «الجهود العربية (ومن ضمنها المصرية) منصبّة من دون إعلان ذلك لترتيب البيت العراقي. ولا يمكن ان نترك العراق لأنه بوابة العرب الشرقية».

أما الكاتب رشيد الخيون فقد نشر مقالا في صحيفة (الخليج) الإماراتية تحت عنوان (العراق.. إنها قضية شعب يا سادة!)، يقول فيه إن نتائج الانتخابات الأخيرة أظهرت أن «العراقيين شعب واحد، لا حدود بين سنتهم وشيعتهم وكُردهم.»

ويضيف أن «تلك الانتخابات التي أُتهمت التكنولوجيا بتزوير نتائجها، وهي دلالة سلفية في مقاربتها. أما بالنسبة للمعترضين على التكنولوجيا، لأنها لم تأت لهم بالمتوقَع من الأصوات (....) فلو أتت لهم بالفوز الباهر لسفّهوا الاعتراض عليها، ولوصفوا المعترضين بالعقول العقيمة! ولو خالف العد اليدوي توقعهم لطلبوا العدّ التكنولوجي!»،

ومما جاء في المقال أن الشعب العراقي لم يدخر «جهداً في دعم الساسة، إنْ كان العديد منهم ساسة حقاً، توجّه إلى صناديق الانتخابات، وشبابه وشيوخه يتوقعون الموت برصاصة قناص، أو بحزام ناسف. وبعد اختبار للمحاصصة الكريهة، لسبع سنوات، تكشّف لدى الكثيرين أنها ستدفنهم تحت ركامها بل وستدفن العراق نفسه»، بحسب تعبير الكاتب رشيد الخيون. اما الصحف الأميركية فمازالت تتابع الحدث العراقي من زوايا مختلفة، فتحدثت عن نظرة الشرق الأوسط لها.

وطرحت نيويورك تايمز تساؤلا عما إذا كان القادة العرب قد شعروا بخيبة الأمل أو السخط أو الإلهام مما يبدو أنها عملية تصويت ناجحة في العراق، أم لا، لتقول إن الجواب لم يكن واحدا مما ذكر.

فقد عكس الرأي العام الشعبي اهتماما متفاوتا في مواقع الصحف العربية بالشرق الأوسط، منها استطلاع الجزيرة نت «هل تنهي الانتخابات الأزمة في العراق؟» حيث أجاب ٩٠٪ بـ «لا».

وقالت: رغم التغطية الإعلامية الضئيلة، فإن عواصم الشرق الأوسط تابعت الانتخابات وما تؤول إليها عن كثب، ولا سيما أن الدول المجاورة تتطلع إلى تأثير نتائج الانتخابات على استقرار العراق.

والدول التي تربطها «علاقات عدائية» مع الولايات المتحدة مثل إيران وسوريا، تنظر إلى الانتخابات من منظور الانسحاب الأميركي المجدول، كما تقول الصحيفة.

ونقل تلفزيون العربية عن المحلل علي يونس تحذيره من أنه «إذا كانت الحكومة الجديدة وطنية وليست متحالفة مع الاقليم، فإن الأميركيين سيتصرفون بشكل مختلف» بمعنى الانسحاب المبكر.

أما القضية الأخرى التي تابعتها الصحافة العربية فهي مدى تأثير نتائج الانتخابات على التوترات العرقية، وما إذا كانت ستنتقل إلى دول مجاورة أم لا.

واشنطن لا تريد الضغط على الوضع الهش وطهران مطمئنة الى وضعها والعرب بلا رؤية

الحل في العراق مؤجّل حتى الخريف

المستقبل AL-MUSTAQBAL

أسعد حيدر

«الركود التام»، الذي يسود الوضع العراقي، يبقي العراق على حافة الهاوية، ما لم يخرج الحل السياسي من المخاض الصعب. «الركود» ناتج من عمق الأزمة وغياب الحل. أسباب ذلك ليست عراقية ناتجة عن الصراع على السلطة فقط. تشابك الداخل بالخارج المأزوم بدوره بالمزاحمات والصراعات الاقليمية الدولية، يزيد من المخاطر، ويدفع نحو هذا الركود، الذي يبقى أكثر أمناً، لأن البديل هو الانفجار الدامي. تتفق قوى عراقية متعددة، على ان الحل بعيد، كل يوم اضافي على الأزمة يرفع منسوب التعقيدات. الأزمة بدأت في عدم نجاح أي قوة عراقية في الحصول على نسبة تمكنها من فرض حضورها. حصول التعادل بين القوى، خصوصاً بين اياد علاوي ونوري المالكي، حرم العراق من حل سريع، التحالفات بدت أكثر صعوبة، (...)، وضعت العراق أمام معادلة صعبة ومعقدة. تحالف القوى الأخرى بدون العراقية، يعني استبعاد (البعض). تحالف «العراقية» و«دولة القانون»، مستحيل حتى الآن، في الوقت نفسه اذا حصل يؤدي الى ابعاد «المجلس الأعلى» و«التيار الصدري». أيضاً هذا الحل «غير صحي». قيام حكومة وفاق وطني، تضم جميع القوى يعني دخول العراق مرحلة «المحاصصة الطائفية». «لبننة النظام» العراقي ما زالت حتى الآن مؤقتة. تشكيل حكومة وفاق وطني على غرار لبنان، يعني تثبيت المحاصصة الطائفية وتحويل «اللبننة» من نظام مؤقت الى دائم. برأي العراقيين، الأزمة الحالية أهون شراً وشروراً من «اللبننة» الدائمة للنظام، ما يعزز هذا الموقف ان العراقيين لم يصدقوا كيف أوقفوا انفجار بركان «العرقنة» والحرب الأهلية، فهل يمكن أن يقبلوا وضع العراق في «عنق زجاجة» الحروب الأهلية» المتنقلة كما يحصل في لبنان؟. الجواب كلا عريضة.

نوري المالكي رئيس الحكومة الحالي، يعرف أنه ربح الانتخابات (....). هذا «الربح الشخصي» يدفع المالكي الى الاصرار على ترؤس الحكومة المقبلة. لديه بعض الأوراق الداخلية ومنها نجاحه في بعض المجالات الأمنية. يعرف المالكي كيف يستثمرها بقوة، يكفي مراقبة كيفية «مزاوجته» لإعلان قتل زعيمي «القاعدة» والقرار بإعادة الفرز في بغداد لتقدير براعته في ذلك. المالكي يستطيع انتظار انفراج الأزمة طويلاً. حتى لو طالت الى الخريف المقبل كما هو مقدّر لها، فإنه باق في رئاسة الحكومة في ظل غياب البرلمان. اعادة الفرز في بغداد وربما غيرها فيما بعد يبقي على تعليق عمل البرلمان. صيغة تشكيل حكومة تصريف أعمال، أيضاً تريح المالكي لأنه سيترأسها.

أربعة شهور تحمل في طياتها الكثير من التحولات، خصوصاً وأنه قادر خلالها على التفاوض مع كافة القوى الخارجية ومتابعة «تقديم أوراق اعتماده» لها معتمداً في ذلك على «أوراقه» في الداخل. الخطر الكبير الذي يتهدد المالكي ومعه العملية السياسية، انسحاب لائحة «العراقية» من العملية السياسية. هذا الانسحاب يعني عودة شرائح واسعة الى المربّع القديم (...). العراق لن يتحمل مثل هذه العودة، لأنها هذه المرة ستكون أكثر دموية لأنها نتاج القناعة باستحالة التفاهم والتعاون مع القوى الأخرى(....)، ليس من السهل اسقاط هذه القناعة كما حصل في الأعوام الثلاثة الماضية. حتى لو جرى الاتفاق والتوافق على اسم رئيس الحكومة نتيجة للمفاوضات والتحالفات، فإن تسمية الوزراء وتوزيع الحقائب ستأخذ وقتاً اضافياً. الخلاف لن يكون محصوراً على وزارات السيادة. كل وزارة اليوم في العراق «منجم ذهب» يطمح الجميع للحصول عليها، صفقات السلاح حاضراً ومستقبلاً أكثر من مغرية. وزارة النفط طموح غير محدود لكل القوى. لكن ايضاً وزارة الصحة مثلاً ذات أهمية خاصة مثلها في ذلك مثل وزارة التعليم، مثال ذلك يجب بناء ١١ مستشفى في العراق. فرنسا تقاتل للحصول عليها أو على معظمها، فاتورة أدوية السرطان تبلغ خمسين مليون دولار. يجب بناء آلاف المدارس وتجهيزها. لذلك كله الصراع ليس عراقياً فقط وانما أيضاً خارجياً. دول كثيرة تريد الحصول على جزء من «قالب الكاتو» العراقي. شهية الأطراف الداخلية والخارجية غير محدودة وغير مضبوطة. التنافس فيما بينها ينعكس حكماً على تعقيد تشكيل الحكومة.

أما ما يتعلق بالخارج، فإن القوى موزعة على مربع يضم: الولايات المتحدة الأميركية وإيران وتركيا والدول العربية (علماً أن المروحة العربية عديدة ومتعددة المشارب والأهداف). المشكلة ان الولايات المتحدة الأميركية التي هي الحاضر الأكبر، لم تقل حتى الآن ماذا تريد ولم يسألها أحد ماذا تريد. عدم التدخل الأميركي لا يعود الى العجز وانما لأن الوضع لا يتحمل الضغط. وضع العراق هش الى درجة أن الضغط عليه سيكون كما لو انه على «بيضة» موضوعة على الصخر.

مشكلة الولايات المتحدة الأميركية في العراق، انها تريد انجاز الانسحاب العسكري بأقل خسائر وبضمانات أكثر وأقوى بكل ما يتعلق باستقرار الحالة العراقية، واشنطن تواجه في العراق معضلة صياغة الحل وليس ماذا تستطيع أن تعمله. رغم كل «قوتها» تواجه واشنطن صعوبات كبيرة في مقاربة الحلول، أي ضغط تمارسه حالياً لاستعجال الحل يخلط الملفات. من ذلك أن انفجار الملف الأمني يضعها أمام سؤال كبير وهو انسحاب أو لا انسحاب. القبول بإعادة اجراء الانتخابات يعني تأجيل الحل الى الربيع القادم وبالتالي تأجيل انسحابها لأنه لا يمكنها ترك العراق وسط فراغ سياسي متزاوج مع فراغ أمني. الى كل ذلك فإن واشنطن لم تصل بعد الى معادلات واضحة وثابتة حول ماذا تريد طهران ودمشق والرياض من العراق وفيه، رغم فارق العلاقات الثنائية بينها وبينهم.

طهران أيضاً تعتمد الصمت أمام الأزمة العراقية. يعتبر الايرانيون، انه ليس عليهم الانحياز الى أحد الأطراف العراقية، لأن لها «حصة» في كل واحد بنسبة مختلفة، حتى هذا الاختلاف يستقر مع امساك الطرف الذي سيتولى السلطة بالواقع السياسي للعلاقات الايرانية العراقية فيضطر للأخذ بتفاصيل معادلاتها وأوزانها. لذلك كله تراقب طهران من قريب، تاركة للقوى العراقية متابعة تنافسها على السلطة في بغداد. طهران مطمئنة الى درجة أنها ستتقبل الواقع.

يبقى العرب، مشكلة الدول العربية المعنية بالعراق ووضعه، انها كما يجمع العراقيون «بلا رؤية»، يلومون ايران لأنها قوية، فيما هم لم يفعلوا الا القليل طوال سبع سنوات للدخول الى العراق واعادة ربط ما انقطع، لا بل ان بعضهم يعمل على وصل الماضي بالحاضر مسبباً لنفسه وللعراقيين الألم والمساءلة. دمشق والرياض تريدان عودة العراق العربي والموحد، وهذا يتطلب مشاركة كل القوى السياسية والمذهبية في العملية السياسية وفي المساواة في الحقوق والواجبات. دمشق الجارة الناشطة تريد لدورها الوحدوي مردودات اقتصادية، المهم «أن تأكل دمشق العنب ولا يموت الناطور». لكن أمام دمشق في العراق خطاً أحمر لا تريد ولا تعمل على كسره وهو الدخول في خلاف مع إيران حتى ولو اضطرت الى التخلي عن خياراتها الأولى قبل تزكية علاوي، لذلك فإن معادلة تبدو قائمة أمام دمشق في العراق، وهي تثبيت التحالف مع الرياض بكل ما يتعلق بوحدة العراق وعروبته، والتأكيد على عدم الوقوع في مزاحمة مع إيران القوية. لا توجد ضمانات بأن الركود الحالي سيبقي الأزمة مضبوطة تحت سقف التوتر المحدود. الخطر كبير في حصول اغتيالات سياسية تخلط الأوراق، وفي الوقت نفسه وقوع تفجيرات أمنية على غرار ما حصل غداة الانتخابات، أي أكثر من انفجار سيارة مفخخة في اليوم الواحد، كما يرى عراقي مسؤول واقعي وعقلاني.

حمى الله.. العراق، خصوصاً أنه إذا أردت أن تعرف ماذا يجري في المنطقة ومنها لبنان عليك ان تعرف ماذا يجري في العراق..

نزاهة الانتخابات العراقية... مهمة أميركية

الاتحاد www.alittihad.ae

فريدريك كاجان

ربما يحجب القلق إزاء التأخر في تشكيل حكومة عراقية جديدة وآفاق احترام الجدول الزمني الذي أعلن عنه أوباما بشأن الانسحاب من العراق النظرَ عن مسألة أكثر إلحاحاً وهي أن الولايات المتحدة قد تكون على وشك خسارة فرصة للنجاح في العراق بسبب غض الطرف عن خطوة طائفية ومسيّسة للانقلاب على نتائج الانتخابات العراقية. ولذلك، فعلى الولايات المتحدة أن تتحرك الآن بسرعة للدفاع عن نزاهة وسلامة العملية الانتخابية، ودعم جهود الزعماء العراقيين لكبح جماح لجنة «اجتثاث البعث» التي تهدد بإضعاف وتقويض العملية الديمقراطية برمتها.

إن النظام الانتخابي العراقي، وعلى غرار النظام في أميركا، يسمح للمرشحين بالطعن في النتائج؛ وقد وافقت بعض المحاكم على مطالبة بعض المرشحين بإعادة فرز الأصوات. غير أنه علينا أن ننظر إلى عمليات إعادة الفرز هذه في سياقها. فقد تطلب الحسم بشأن نتيجة انتخابات مجلس الشيوخ الأميركي لعام ٢٠٠٨ في ولاية مينيسوتا ثمانية أشهر، في حين أن العراقيين صوتوا قبل ستة أسابيع؛ والتأخر في التصديق على النتائج ليس صادماً. ولكن إلى أن تنتهي عمليات إعادة الفرز تلك، فإن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق لا يمكنها أن تصادق على نتائج انتخابات آذار مارس، بشكل نهائي. والواقع أنه ما لم يخرج الوضع الأمني عن السيطرة بشكل سريع، فإن عدد القوات الأميركية في العراق سينخفض إلى ٥٠ ألف جندي بحلول ايلول سبتمبر المقبل. على أن ثمة ثلاثة أشياء فقط قد تستحق إعادة النظر في خفض عديد القوات الأميركية إلى ذلك المستوى وهي: انهيار قوات الأمن العراقية أو استعمالها في نزاع سياسي عنيف، أو إعادة تعبئة المليشيات. ولكن حتى في تلك السيناريوهات المستبعدة، فإن الوضع الأمني لن يستفيد بالضرورة من تشكيل للحكومة على نحو سريع. بل على العكس، ذلك أن من شأن الإسراع في تشكيل حكومة كيفما اتفق أن يستبعد على الأرجح لاعبين أساسيين أو يتجاهل نقاشات أساسية، ما قد يزيد من احتمال تجدد العنف على المدى الطويل. وعلى سبيل المثال، فإن حكومة تشمل كتلة إياد علاوي «القائمة العراقية» و«التحالف الكردستاني» و«المجلس الأعلى الإسلامي»، ربما ستكون مستقرة وتميل نحو شراكة طويلة المدى مع الولايات المتحدة، وإن كانت المفاوضات حول تشكيل مثل هذه الحكومة يمكن أن تطول. كما أن تلك المفاوضات السياسية يمكن أن تكون مفيدة أكثر لجهة حل المشكلة الكردية العربية، مقارنة مع سنوات من المفاوضات التي ترعاها الأمم المتحدة؛ وسيخدم السماح بانطلاق مثل هذه المفاوضات مصالح كل من العراق والولايات المتحدة على حد سواء. وفي هذه الأثناء، من المهم التمييز بين الآليات المقررة قانوناً والمراقبة دولياً التي تتيح للمرشحين العراقيين الطعن في نتائج الانتخابات وقرارات «لجنة المساءلة والعدالة»، التي تنظر في علاقات المرشحين الماضية مع «حزب البعث» المحظور.

فقبل الانتخابات، سعت تلك اللجنة إلى حظر أزيد من ٥٠٠ مرشح زعمت أنهم «بعثيون»؛ كما أقصت المحاكم العراقية البعض ولكنها سمحت باستبدال كل واحد منهم بأعضاء من القوائم الانتخابية التي كانوا ينتمون إليها. ولكن كتلة المالكي «قائمة دولة القانون» طالبت اللجنة بالسعي لإقصاء مرشحين برلمانيين تزعم أنهم كانوا ينتمون لحزب «البعث»، بأثر رجعي – وإلغاء كل الأصوات المدلى بها لصالحهم. وبتوصية من اللجنة، قامت محكمة عراقية يوم الاثنين الماضي باستبعاد ٥٢ مرشحا، اثنان منهم فازا بمقعدين في البرلمان.

بل إن اللجنة طرحت مزيداً من الأسماء، من بينها ثمانية من «القائمة العراقية» فازوا بمقاعد أيضاً في البرلمان. بيد أن من شأن هذه القرارات أن تمنح كتلة المالكي عدداً من المقاعد يفوق ما حصلت عليه كتلة علاوي. وإذا حصلت «دولة القانون» على أربعة مقاعد، فإنها يمكن أن تشكل حكومة مع الكتلة الأخرى «الائتلاف الوطني العراقي»، (....). ولكن هذه النتيجة -الكارثية بدون شك بالنسبة للمصالح الأميركية- من شأنها أن تضع (البعض) في موضع حاكم سلطوي ممكن، وتقوي (الاخر).... والواقع أن قرار يوم الاثنين، وخلافاً للأحكام التي تستبعد المرشحين قبل الانتخابات، يلغي أصواتا تم الإدلاء بها.

ولذلك، فإن الآلاف من العراقيين مرشحون لأن يُحرموا من حق التصويت على رغم أنهم أدلوا بأصواتهم على نحو صحيح وتم فرز وإحصاء تلك الأصوات. والأدهى أن هذا القرار سيشكل سابقة تقوم فيها «لجنة المساءلة والعدالة» على نحو انتقائي بإقصاء واستبعاد الأفراد إلى أن يتم تشكيل حكومة. وتأسيساً على ما تقدم، فإنه يتعين على واشنطن أن (....) تحث «مجلس الرئاسة» العراقي على الالتزام بالقوانين الانتخابية ورفض تلاعب اللجنة بالنتائج؛ وأن يعمل على ألا تتأثر الطرق القانونية وقرارات المحاكم بشأن الانتخابات بالترهيب السياسي أو العنف. ولعل الأهم من ذلك كله هو أن تعارض الولايات المتحدة أي جهود تروم إلغاء أصوات تم الإدلاء بها وفرزها على نحو صحيح. إن التزام الصمت مختلف عن التزام الحياد؛ ولكن هذا لا يعني أن على واشنطن أن تنحاز إلى طرف أو رئيس وزراء، وإنما يجب عليها أن تحمي العملية الانتخابية من السياسيين (واللاعبين الخارجيين) الذين يسعون إلى التلاعب بنتيجتها.

مطلوب دور خليجي فعّال في العراق

القبس جريدة كويتية يومية سياسية مستقلة

عبد الجليل زيد المرهون

بعد الانتخابات النيابية في العراق، عاد الحديث عن الدور الخليجي المطلوب تفعيله في العملية السياسية العراقية.

زار دول الخليج أخيرا عدد من الشخصيات العراقية، بعضهم تحدثوا عن ضرورة حضور خليجي في العراق، يتعدى الطابع الشكلي والرمزي، ويصل إلى حيث التأثير السياسي والاقتصادي، وربما الأمني في الساحة العراقية.

ولا ريب في ذلك كون منطقة الخليج تمثل للعراق امتدادا حيويا، على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

هناك الكثير مما يمكن قوله عن الدور الخليجي في العملية السياسية في العراق، والمدى الذي قد يصل إليه. لكن الأهم في الأمر هو التأكيد على ضرورة أن يكون الخليجيون حاضرين في بلاد الرافدين، بقدراتهم السياسية والاقتصادية، بما يعزز فرص استقرارها الأمني والاجتماعي. وهذا ما أكد عليه الهاشمي ورفاقه الذين زاروا المنطقة.

علاقة تاريخ وجغرافيا

تختزن العلاقات الخليجية- العراقية قدرا كبيرا من إرهاصات التاريخ وإغراءاته على حد سواء. وهي قد اغتنت من واقع جغرافي، وبدت حبيسة له في الوقت ذاته، أو لنقل حبيسة لتشكله السياسي.

منذ تأسيس الدولة الحديثة في العراق، في عشرينيات القرن الماضي، راهن البعض على علاقات خليجية- عراقية، تشكل رافدا للاستقرار، ومقوما للتنمية والتكامل الإقليمي. واليوم، تتمثل أولى الخطوات على هذا الطريق في توافر الإرادة الثابتة، والإدراك بتاريخية المرحلة وخطورتها. ومن ثم السعي إلى تحييد الخصوصيات الأيديولوجية عن مسار التعاون الإقليمي، وتجنب الجموح الأيديولوجي، الذي من شأنه أن يعصف بهذا المسار، على النحو الذي شهده النصف الثاني من القرن العشرين. ويتجسد الشرط الثالث في ضرورة النظر إلى العلاقات الخليجية العراقية باعتبارها مصلحة مشتركة، بقدر كونها استجابة لمعطيات الجغرافيا والتاريخ. والحذر من تأطير هذه العلاقات بأطر سكونية، عتيقة وجامدة، فنحن في عصر يتطلب من الجميع التحلي بأكبر قدر من الدينامية، وتأكيد النظرة الواقعية للأمور، وبضرورة الخروج من عالم المثاليات، والتأويل الأيديولوجي الملتبس.

الدعم يعزز الاستقرار

تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية ذات جدارة حافز مهم جدا للعراق يساعد على بسط سلطة الدولة وتأكيد دورها الحصري في فرض النظام والقانون. ومن دون ذلك، فإن المجموعات غير النظامية هي من تكسب الناس، لأنها تقدم لهم ما تعجز الدولة عن تقديمه، أو تتقاعس عنه.

وبالرغم من صعوبة الأحوال الأمنية السائدة، فإن تفاهمات يمكن بلورتها لهذا الغرض. وقد خطى الكويتيون بعض الخطوات في هذا الاتجاه. المطلوب هو جهد خليجي عام، ينهض به بصفة أساسية القطاع الخاص. إذ لماذا تستثمر المؤسسات الخليجية عشرات المليارات من الدولارات في شمال آسيا، ولا تستثمر في منطقة ترتبط بأمننا الإقليمي ارتباطا وثيقا؟ ولماذا لا تبادر دول الخليج لربط البصرة بدول الداخل الخليجي عبر خط للسكك الحديدية؟ إن للمشروع مزايا استراتيجية عميقة الأثر في مستقبل هذه المنطقة، إذ سوف نشهد حينها صورة أخرى للتفاعلات الاجتماعية والاقتصادية بين العراق والخليج. كذلك، على دول المنطقة مساعدة العراق في بناء أجهزة أمنية عالية التدريب، وتزويده بأجهزة للكشف عن المتفجرات، حديثة ومتطورة تفوق كفاءة ما هو متاح حاليا لدى الأجهزة الأمنية العراقية. وأيضا دعم العراق في بناء منظومة استطلاع الكتروني، أرضي وجوي، لضبط أمن الحدود وتسهيل مهام جمع المعلومات وتحليلها وإرسالها على نحو فوري إلى مراكز القيادة والسيطرة. ومتى وجدت مثل هذه المنظومة، فلن يكون ثمة معنى للحديث عن احتمال اختراق شاحنة مفخخة لحاجز هنا أو هناك.

أمن المنطقة من العراق

في الوقت ذاته، على دول الخليج دعم جهود العراق الرامية إلى التغلب على مظاهر التطرف والجنوح الطائفي، الذي يعصف بفرص الاستقرار والتعايش الأهلي، ويضع المنطقة برمتها على كف عفريت.

إن بعض المجموعات المتطرفة قد استخدمت الطائفية كقوة نسف للوحدة الوطنية، التي راهن العراقيون عليها، كسبيل لإعادة بناء وطنهم. ولا ريب أن العنف الطائفي، وخطر تمدده، يُمثل تحديا إقليميا متعاظما، كما يعبر في الوقت ذاته عن نمط جديد من المعضلات، التي باتت تواجه السياسات المحلية والدولية في المنطقة.

علينا أن نؤكد على نحو دائم بأن كل الأفراد والمجموعات بحاجة إلى الانفتاح على الآخر، على نحو يعزز فرص العيش المشترك، ويرفد مقومات الوحدة الوطنية. وحذار من تضخم الأنا، فذلك يعني الانزلاق إلى عصبوية مدمرة. ولا بد من التأكيد أيضا على حقيقة أن حس المواطنة، المدرك والسليم، يمثل دعامة أساسية للأمن الوطني، وضرورة لا غنى عنها لاستقرار الدول. وهو بهذا المعنى شكل من أشكال الالتزام بالمصلحة العامة، بقدر كونه عنصرا أصيلا في بناء الأمن الإقليمي المنشود.

إن معطيات الأمن في شمال الخليج لا يمكن فصلها عن تلك السائدة في جنوبه، والاستقرار الإقليمي لا يمكن تجزئته. وعندما تغدو هذه المنطقة متآلفة ومتعاضدة، فإنها تقترب من تحقيق وعد الأمن والاستقرار لأبنائها. والمنظور الاجتماعي التعاضدي للأمن يعد أقل تكلفة وأكثر جدوى من أي خيار آخر. وتجارب العالم تؤكد ذلك. ومتى مضينا في هذا الطريق، فإننا نكون قد جعلنا من التحدي فرصة، وانتقلنا من كوابيس الصراعات والحروب إلى حيث الأمل في الأمن والسلام.